



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies

أوراق نماء (١٢٣)

الأقباط والثورة المصرية
مواقف ورؤى متعددة

مجدي جرجس
ترجمة: محمد صلاح

www.nama-center.com

الآراء الواردة في الورقة لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز

أبدى الأقباط المصريون مواقف وردود أفعال مختلفة تجاه ثورة الخامس والعشرين من يناير. حيث شارك بعضهم بقوة؛ والبعض اكتفوا بالمشاهدة؛ والبعض تردد وكان خائفاً إلى حد ما، وأخيراً، رفض بعضهم المشاركة بقوة وعارضوا الثورة بفعالية. على الرغم من أن هذه الفئات تنطبق نفسها على كل المصريين، إلا أن قياس المواقف القبطية مختلف تماماً، نظراً لإرث نظام مبارك الذي أسس صلات قوية بين "القبطي" و"المنظور الديني" في الذاكرة الجمعية للمصريين: فكلمة "قبطي" تشير إلى شيء ما له علاقة بالكنيسة والدين.

في الحقيقة، تنوع مواقف الأقباط تبعاً لثقافتهم وأيديولوجيتهم. فالعديد منهم، نظراً لسياسات الكنيسة، مخلص لها بشكل كبير، ودائماً تحت تصرفها، ومنتظرون لتوجيهاتها وأوامرها في كل شئون حياتهم. وما زال الآخرون ينظرون إلى الكنيسة باعتبارها مؤسسة روحية؛ يذهبون إليها من أجل حاجاتهم الروحانية ولا يلقون بالألوان لتوجيهاتها خارج إطار الشئون الدينية. وبالطبع، يوجد العديد من الليبراليين والاشتراكيين بين الأقباط.

وحتى على المستوى المؤسسي (أشير هنا إلى الكنائس المصرية الثلاث الرئيسية)، اختلفت المواقف. فالكنيسة القبطية الإنجيلية أعلنت تأييدها للثورة من اليوم الأول، وشجعت أعضائها نحو المشاركة. وأصبح الأب سامح موريس، القس الإنجيلي، من أكثر الشخصيات شهرة في ميدان التحرير. وتبنت الكنيسة القبطية الكاثوليكية موقفاً غامضاً، لا مع ولا ضد الثورة. أما الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، الكنيسة الرئيسية في مصر والتي يمثل أعضاؤها غالبية المسيحيين المصريين، فقد أعلنت معارضتها للثورة. أعلن البابا شنودة الثالث (والذي مات في ١٧ مارس ٢٠١٢) رسمياً دعمه للرئيس حسني مبارك والشرعية التي يمثلها، طالباً من الأقباط مقاطعة المظاهرات. وكرر التلفزيون المصري بيان البابا وأخبار الاتصالات اليومية بين البابا شنودة ومبارك. بعد ذلك، أدلى البابا شنودة بتصريح عام يحتوي رسالة هامة جداً، قائلاً: "الشكر للرب أن أبنائي لا يشاركون في المظاهرات!" يحتوي هذا التصريح على تحذير قوي: فإذا كان المتظاهرون ليسوا من أبناء البابا، فهم ليسوا من أبناء الكنيسة—وهو تمهيد للعقوبة الأقوى في الكنيسة: الحرمان.

كانت أوامر البابا شنودة للإكليروس واضحة، حتى بعد تنحي مبارك. ألا يظهر أحد من الإكليروس القبطي في ميادين الثورة أو الإعلام. واستفرغ الأساقفة والقساوسة وسعهم في منع الأقباط من المشاركة في

الثورة، شارحين لهم أخطار إبعاد نظام مبارك عن السلطة والمستقبل الغامض للأقباط تحت حكم نظام جديد، الأكثر احتمالية أنه نظام إسلامي. ومع ذلك، نشأت نقاشات بين الأقباط، وذهب الكثيرون إلى نتيجة أنه يجب الالتزام برؤية الكنيسة، أو على الأقل رؤية البابا شنودة، الموجه من قبل الروح القدس، التي ترى ما لا نراه، وبالطبع ترشده إلى الطريق الأفضل. وكنيجة لذلك، لم يشارك الإكليروس القبطي إلا في حالة واحدة فقط على مدار الثورة؛ في حالة نزاع طائفي.

توقفت المجلة الشهرية الرسمية للكنيسة، الكرازة، والتي يرأس تحريرها البابا شنودة نفسه، عن النشر من يناير وحتى أبريل ٢٠١١م. وظهر العدد الأول بعد الثورة في الأول من أبريل بهذا العنوان: "الكنيسة وسط المتغيرات والأحداث." كانت السطور الأولى من الافتتاحية تقول: "نأسف لتأخر صدور المجلة مدة طويلة، بسبب سفرنا مرتين، وبالأكثر بسبب الأحداث المتتابة وتوالي التغيير في السياسة والمجتمع" (The Church, 2011a). ومن المدهش، أنه لا يوجد ذكر للثورة في العدد كله إلا مرة واحدة، بما في ذلك العناوين، والأخبار، والمقالات الأخرى. كان هذا الاستثناء خاصا بالبيان الرسمي الذي أصدره المجمع المقدس تحت عنوان "بيان الكنيسة القبطية حول ثورة ٢٥ يناير" والذي احتوى الكلمة الافتتاحية التالية:

"اجتمع صباح الثلاثاء ١٥ فبراير ٢٠١١ قدااسة البابا شنودة الثالث بلجنة مصغرة من أعضاء المجمع المقدس وأصدرت البيان التالي:

الكنيسة القبطية تحيي شباب مصر النزيه، شباب ٢٥ يناير، الذي قاد مصر في ثورة قوية بيضاء. وبذل في سبيل ذلك دماء غالية؛ دماء شهداء الوطن الذين مجدتهم مصر قيادة وجيشاً، بل مجدهم الشعب كله ونحن نعزي أهلهم وأفراد أسراتهم.

والكنيسة القبطية تحيي جيش مصر الباسل، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، فيما أصدره من بيانات، من أجل الحفاظ على مصر في الداخل والخارج. ونؤيد موقفه في حل مجلسي الشعب والشورى، وفي دعوته لإقرار الأمن.

ونحن نؤمن بأن تكون مصر دولة ديمقراطية مدنية، تختار أعضاء برلمانها بانتخابات حرة نزيهة، وتمثل فيها جميع فئات الشعب. ونؤيد مصر كلها في محاربة الفقر والفساد والبطالة، ومقاومة الفوضى والتخريب، وفي إرساء الأمن والأمان ومبادئ العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، وفي الاقتصاص من المفسدين والخارجين على القانون.

والكنيسة القبطية تصلي من أجل مصر العظيمة ذات التاريخ المجيد والحضارة العريقة، ونرجو أن يحفظها الرب سالمة وينشر فيها الهدوء والاستقرار والأمن والرخاء" (The Coptic, 2011b).

من الجدير بالذكر أن البيان جاء مباشرة بعد تنحي مبارك وأنه تم إصداره بعد الاجتماع في ١٥ فبراير. وبالمثل، أكد البيان على دعم الكنيسة الكامل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وإدانتها للتظاهرات القائمة.

مما لا شك فيه أن أي مؤسسة هيراركية، والكنيسة أحد أمثلتها، لا تؤمن بطبيعتها بالثورة. فالمؤسسة الهيراركية تعتبر الطاعة هي أحد مبادئها الأساسية (أي أن الكنيسة غير ملومة على معارضتها للثورة). ومع ذلك، أشارت العديد من الدراسات إلى أن مشاركة الكنيسة القبطية في ثورة ١٩١٩م بداية لموقف ثوري. وعلى الحقيقة، يمكن فهم هذه المشاركة من زاوية الصراع المستمر بين الإكليروس وبين قادة الأقباط على تمثيل الجماعة القبطية. فبعد بروز نخبة من عوام الأقباط بين قادة ثورة ١٩١٩م، قررت الكنيسة أن تدفع برجالها للظهور في طليعة ثورة ٢٠١١م كي تعطي الانطباع بأن الكنيسة كانت الممثل الوحيد للأقباط في هذه الأحداث.

توجد العديد من زوايا النظر التي يمكن تفسير معارضة الكنيسة للثورة الأخيرة من خلالها. قد تكون إحداها هو الخوف من نظام إسلامي قد يمثل مستقبلاً خطراً وغامضاً للأقباط؛ وقد يكون اعتبار الكنيسة أن نظام مبارك هو الأفضل لمصلحة الأقباط؛ وقد يكون أن الكنيسة تستطيع الحركة بنجاح داخل منظومة ومؤسسات النظام. من الممكن أن تكون هذه الحجج، وحجج أخرى، والتي صرحت بها الكنيسة بالفعل، وسائل لفهم وتفسير معارضة الكنيسة.

وبالنظر إلى التداخل بين نظام مبارك ومصالح الكنيسة (وليس الأقباط)، كان من الواضح أن الكنيسة يجب عليها أن تدافع عن نظام مبارك كي تدافع عن نفسها (وليس الأقباط). لدينا هنا نقطتان جوهريتان؛ الأولى تتعلق بشخصية البابا شنودة الثالث وكيف شكّل الكنيسة والجماعة القبطية للدرجة التي مثل فيها هو شخصيا الإرادة الوحيدة للكنيسة والقائد الأوحده للجماعة. وبالطبع، لا يمكننا تجاهل العوامل الأخرى التي أثرت على تشكيل الجماعة القبطية. النقطة الثانية تتعلق بفهم الكنيسة وتمثيلها لمصالح الأقباط: ما هي على الحقيقة مصالح الكنيسة التي تحميها بمعارضتها للثورة؟

شخصية البابا شنودة

تم انتخاب البابا شنودة الثالث عام ١٩٧١ لمنصب البطريرك رقم ١١٧ للكنيسة القبطية. كان زعيما محبوبا، حيث استطاع أن يتحدى النظام، طوال المرحلة الأولى من عهده (١٩٧١-١٩٨١). ولكن الأربعون شهرا التي قضاها في الاحتجاز (سبتمبر ١٩٨١-يناير ١٩٨٥) كان لها تأثير عميق على تطور سياساته. ففي الفترة من ١٩٨٥ وحتى ٢٠١٢، أصبح البابا شنودة رجل دولة، وقوى علاقاته بالنظام، ووضع كل مواهبه في خدمته - للدرجة التي ناقض فيها كل المبادئ التي ناضل من أجلها قبل ذلك. هذا هو، من وجهة نظري، مفتاح تفسير معارضة الكنيسة للثورة.

المرحلة الأولى: زعيم محبوب ذو قاعدة شعبية (١٩٧١-١٩٨١)

قام البابا شنودة، خلال المرحلة الأولى من عهده، بالتصرف كزعيم شعبي، مدعوما من الأقباط، يناضل ضد النظام حتى نقطة الصدام المباشر. فبعد انتخابه مباشرة، تبنى سياسات واضحة في التعامل مع جماعة المؤمنين في الكنيسة ومع الدولة.

فبالنسبة للأقباط، استمر في أنشطته التي بدأها خلال خدمته كأسقف للتعليم (١٩٦٢-١٩٧١). فاستمر في زيارته للمراكز والمدن والقرى، وفي مقابلة العوام والتحدث معهم. وفي غضون سنوات قليلة أصبح

زعيمًا محبوبًا لدى الأقباط، معطياً مساحة أكبر للوعظ والتعليم. جذبت محاضرات العامة المستمعين بالآلاف من جميع أنحاء مصر. وتبنى أيضاً العديد من برامج الإصلاح، مثل إعادة تركيب المجلس الملي (وهي هيئة مدنية تمثل الجماعة القبطية). ولكنه، وبشكل أكثر أهمية، أصر على إصلاح لائحة ١٩٥٧م الخاصة بانتخاب البابا. حتى قبل رهبنته كان قد كتب نقداً حاداً لهذه اللائحة، واصفاً إياها بأنها قانون عنصري يتناقض مع قانون الكنيسة الأساسي ويحرم رعايا الكنيسة من اختيار راعيهم. من المهم رصد انتقادات البابا شنودة على لائحة ١٩٥٧، والتي تعكس التغيرات الكلية في سياساته بدءاً من ١٩٨٥ فصاعداً. كتب خلال النقاشات حول مسودة اللائحة باعتباره عضواً نشطاً في حركة مدارس الأحد^١:

"وبند الناخبين في تقرير اللجنة هو مهزلة سافرة. يريدون أن ينكمش عدد الناخبين في مائتين أو أكثر بقليل، يضمون "أعضاء المجمع المقدس، ووكلاء المطرانيات، وأعضاء المجلس الملي العام، واثنين من كل مجلس ملي فرعي، والوزراء الأقباط الحاليين والسابقين وأعضاء البرلمان، ووكلاء الوزارات، والمستشارين ومن في درجاتهم، ومائة من كبار الأقباط تختارهم لجنة الترشيح استكمالاً للكفايات".

أما الشعب، فلا شأن له بهذا الأمر: وأما الشباب الذي يفهم الأوضاع الكنسية السليمة والذي قام ضد الفساد الحاضر فلا شأن له بهذا الأمر، وأما أساتذة الكلية الإكليريكية وكبار خريجها فلا شأن لهم بهذا الأمر... فمن هم أصحاب الشأن إذن؟

إنهم السياسيون: الوزراء ووكلاء الوزارات والنواب الذين برهنت غالبيتهم على أنهم لا يفهمون في الدين ولا في الأوضاع الكنسية قليلاً ولا كثيراً... يقولون أنه من عيوب

^١ تأسست حركة مدارس الأحد رسمياً عام ١٩٤٨ كمجتمع قبطي يقدم الخدمات الاجتماعية والتعليمية من قبل العامة. انضم معظم أعضائها بعد ذلك إلى هيراركية الكنيسة، حيث أصبحوا رهباناً أو قسيسين أو أساقفة. كان لهذه الحركة تأثيراً كبيراً على تاريخ الكنيسة القبطية في النصف الثاني من القرن العشرين. لتفاصيل أكثر انظر:

Van Doorn-Harder (2011, 124-126).

الطريقة الديمقراطية في الانتخاب " إنها تتعارض تعارضاً كلياً مع التقاليد السامية التي سار عليها الأقباط منذ العصور الغابرة. " ... وإنصافاً للحق نقول إن الشعب كله هو الذي كان يختار راعيه في الأزمنة السابقة. وعندما كان يعارض في اختيار الأسقف الجديد شخص واحد كانت رسامته تؤجل حتى يبحث الاعتراض ... هذا الشعب احتقرته هذه اللجنة فتجاهلت رأيه ... فحرمته من إعطاء صوته في اختيار بطيركه. " (البابا شنودة، ١٩٥٤، ٥-١).

وقف البابا شنودة هنا بصراحة في وجه هذه اللوائح: فانتقد بحسم تقييد الناخبين ليتضمنوا فقط النخبة، مما يناقض قانون الكنيسة الذي يؤكد على حقوق الرعية في اختيار راعيها؛ وانتقد هؤلاء الذين اعتبروا الديمقراطية معيبة.

أما بالنسبة للدولة، كان منصب "البطيرك" هو المنصب الرفيع الوحيد الذي يتم الوصول إليه بانتخابات حرة، بغض النظر عن اللوائح التي تحكم هذه الانتخابات. وبناء عليه، لم يكن الاختيار منحة من رئيس الجمهورية، الذي انحصرت سلطته في مجرد التصديق على نتائج الانتخابات. كان البابا شنودة واعياً بشدة لذلك. كان يسعى وراء مصالح شعبه، وبدعمهم له حاول أن يحقق مطالبهم وآمالهم، حتى وإن تناقضت هذه مع وجهة نظر الدولة. حدثت الجولة الأولى من الصدام بين البابا والرئيس أنور السادات عام ١٩٧٢. فبعد أن أحرق بعض الإسلاميين كنيسة صغيرة في الخانكة (قرية قريبة من القاهرة)، أمر البابا شنودة بعض الكهنة أن يقوموا بقداس على أنقاضها، مما أغضب السادات. وفي محاولة منه لتهدئة الإسلاميين الغاضبين، قرر السادات إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين (أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالأساس) وأصدر بعض التوجيهات المؤسسة على الشريعة، مثل قانون الردة وقانون الأحوال الشخصية، التي أكدت الصبغة الإسلامية لمصر. رد البابا بشدة على سياسات السادات -ثارت العديد من الصدامات بين الرئيس والبابا. خاض البابا شنودة أيضاً العديد من المناظرات مع مشايخ مسلمين. وصلت الصدامات إلى ذروتها في ١٩٧٧، عندما عرضت الحكومة قانوناً جديداً للردة. عقد البابا شنودة اجتماعاً مع قادة كل الجماعات المسيحية، حيث اتفقوا على رفض المقترح ودعوا لصيام لمدة ثلاثة أيام.

أرسل البابا شنودة رسالة قوية بأنه لن يخضع لأي ابتزاز سياسي أو يوافق على أي صفقات تمت بين السادات والجماعات الإسلامية الصاعدة. وقّع السادات اتفاقية سلام مع إسرائيل في ١٩٧٩، وضمت هذه الاتفاقية بنداً ينص على إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، مما يسمح بإنشاء علاقات سلمية بين الدولتين. كان رد البابا شنودة سريعاً: ففي ٢٦ مارس ١٩٨٠ أصدر مرسوماً بمنع الأقباط من زيارة القدس (المجمع المقدس، ٢٠٠١، ٣٤).

تنتهي هذه المرحلة بقرار السادات بعزل البابا شنودة من منصبه وتحديد إقامته في دير الأنبا بيشوي في وادي النطرون. وفوض السادات صلاحيات البابا للجنة بابوية مكونة من خمسة أساقفة.

المرحلة الثانية: الاحتجاز (١٩٨١-١٩٨٥)

بعد فترة قصيرة من تولي منصب الرئاسة، عفا مبارك عن كل المعتقلين السياسيين، بمن فيهم مرشد جماعة الإخوان المسلمين. كان البابا شنودة هو الاستثناء الوحيد، حيث ظل محتجزاً حتى عام ١٩٨٥. (كانت هذه الشهور الأربعين، فيما أرى، حاسمة في حياة البابا، حيث شكلت تفكيره وسياساته. كان مقيداً بمتابعة شؤون الكنيسة عن بعد، حيث كانت اللجنة البابوية تقوم بإدارة الموقف، مع التفات أقلية من أعضائها له. نادى فقط بعض أقباط المهجر بعودة البابا.

المرحلة الثالثة: (١٩٨٥-٢٠١٢)

قرر الرئيس مبارك بشكل مفاجئ وغير قابل للتفسير إعادة البابا إلى منصبه في يناير ١٩٨٥. ويبدو أن البابا كان قد أعد نفسه لهذه اللحظة. ففي البداية، قام بوسعه كي ينتقم من كل عضو من أعضاء اللجنة البابوية جزاء إهمالهم له. بعد ذلك، بدأ في تطبيق سياسات جديدة كي يعيد تشكيل الجماعة، داخلياً وفي علاقاته مع الدولة والمؤسسات الاجتماعية. هدفت هذه السياسات إلى تركيز القوة والسلطة في يد البابا.

بعد المجمع المقدس هو المؤسسة الكنسية العليا للأقباط. تقتصر عضويته على الأساقفة والكهنة. أصدر البابا شنودة، فور عودته من الاحتجاز، لوائح جديدة لتنظيم عمل المجمع المقدس، وتحديد سلطته واختصاصاته. ناقش المجمع المقدس اللوائح ووافق عليها بتاريخ ٢ يونيو ١٩٨٥، بعد نصف عام فقط من عودة البابا.

كان الهدف الرئيسي من التعديلات الجديدة هو توسعة نفوذ المجمع المقدس في مقابل تقليص سلطة أي كيانات قبطية أخرى. فتم التأكيد على سلطة البابا الكاملة، باعتباره رئيساً للمجمع المقدس، في إدارة النظام ككل:

- "لا يجوز أن يجتمع [المجمع المقدس] بغير رئاسته [البابا] في حياته" (مادة ١٥). تظهر هذه المادة وكأنها تدين أعضاء المجمع المقدس الذين قبلوا احتجاز البابا واستبداله خلال مواجهته مع السادات.
- "البابا هو المسئول عن الأمور العامة في الكنيسة وهو الذي يمثلها أمام الدولة وأمام الكنائس الأخرى وكل الهيئات الرسمية والدينية" (مادة ٥٤).
- "يلزم قداسة البابا بإختيار الأساقفة العموميين الذين يعاونونه في خمة الكرازة المرقسية ويحدد لهم إختصاصاتهم" (مادة ٥٢).
- "لا يحدث تعديل [في هذه اللائحة] في غياب قداسة البابا البطريك" (مادة ٥٧٠).

أدت هذه التعديلات الجديدة إلى منع أي عضو في أي مؤسسة قبطية من اتخاذ أي قرار منفرد عن البابا. فالبابا هو المسيطر وحده على مقاليد كل شيء.

بعد ١٩٨٥، بدأ البابا في استخدام صلاحياته في ترسيم الأساقفة العموميين، وحرص على اختيارهم من بين أتباعه كي يضمن ولاء جميع أعضاء المجمع المقدس. ومع الوقت، أصبح المجمع المقدس أداة البابا نحو فرض رؤاه وسياساته -لقب فارغ لإضفاء الشرعية على إرادة البابا. على سبيل المثال، في يناير ٢٠٠٢، قرر البابا شنودة عزل أحد الأساقفة (تكلا أسقف دشنا، في صعيد مصر) من عمله، وتحديد إقامته في دير الأنبا بيشوي في وادي النطرون، من دون اتباع الإجراءات الكنسية التي تحكم قرارا كهذا، أي أنه يجب على المجمع المقدس أن يصدر هذا القرار. مكث الأسقف تكلا في نفس الدير الذي يقضي فيه البابا شنودة ثلاثة أيام من كل أسبوع، لكنه لم يستطع مقابله طوال خمس سنوات. قال الأسقف تكلا في حوار أجري معه خلال فترة تحديد إقامته: "في ٤ يناير ٢٠٠٢، تلقيت مكالمة من الأنبا بيشوي يخبرني فيها، بأن البابا قرر إرسالني إلي دير الأنبا بيشوي بوادي النطرون وفي ٥ يناير وصلت الدير، وحتى اليوم وأنا أمكث به." وفي إجابته على سؤال عن كون المجمع المقدس قد اتخذ القرار أم لا، قال: "لم يتخذ ضدي أي قرار من المجمع، ولكن البابا كان قد اتخذ قراره مسبقاً." (بيومي ٢٠٠٨).

وفي نفس السياق، أصدر المجمع المقدس قرارات تمنع أي أسقف من تعيين أي راهب للخدمة في إبراشيته من دون إذن البابا شخصياً (المجمع المقدس ٢٠٠١، ١٨) ومنع أي عضو من أعضاء الهيكلية الكنسية (من المطارنة وحتى الرهبان) من السفر خارج البلاد "إلا بإذن شخصي من البابا" (٥٣).

والأهم من ذلك، أن البابا شنودة وسع سلطات المجمع المقدس على حساب مؤسسة قبطية مدنية أخرى، وهي المجلس الملي، والذي يعد الممثل الرسمي للأقباط أمام الدولة، وحدد القانون المصري اختصاصاته وواجباته، فله سلطة مراقبة والإشراف على الكنيسة، وعمل الإكليروس، وكل الشؤون المالية والإدارية الخاصة بالكنائس والأديرة.

كيف أعاد البابا تشكيل المجلس؟ طبقاً للقانون، يتم انتخاب أعضاء المجلس من الأقباط أنفسهم، لكن البابا شنودة قام باختيارهم وجعل الانتخابات مجرد إجراءات شكلية. وقام بابتداع تقليداً جديداً: أن يتم ترسيم كل عضو جديد في المجلس شماساً، وهو منصب يحمل معنى روحياً عميقاً. هؤلاء الأعضاء الذين نذروا أنفسهم لخدمة الجماعة القبطية، أصبحوا لذلك ممتنين للبابا لإنعامه عليهم بهذا اللقب الكنسي المهم، على الرغم من علمه بعدم تأهل معظمهم للمتطلبات الدينية الخاصة بهذا اللقب. ولكن المعنى العملي أكثر بساطة: بدلاً من أن يقوم المجلس بتمثيل وخدمة الجماعة القبطية، وفي نفس الوقت يراقب ويشرف على الكنيسة ويحد من سلطاتها في الشؤون غير الدينية؛ أنشأ شنودة هيراركية جديدة يكون البابا في أعلاها والشمامسة في أسفلها. خضع المجلس للوضع الجديد، وقبل ووافق على سلطة البابا بأن يكون الممثل الوحيد للأقباط. ففي حقيقة الأمر، كان أعضاء المجلس الملي موظفين؛ دورهم الأساسي هو إضفاء الشرعية على سياسات البابا بلا مناقشة حقيقية أو موافقة رسمية -بالضبط كما كانت وظيفة البرلمان المصري خلال فترة دكتاتورية مبارك.

نتج عن هذا التحول من تمثيل الأقباط من خلال هيئة مدنية إلى هيئة دينية = إشعال لتوترات طائفية. فبقدر ما كانت الأقباط تمثلهم الكنيسة، كانت معظم مشاكلهم اليومية كمواطنين مصريين يتم النظر إليها على أنها مشكلات طائفية. فمثلاً، النزاع بين مسلم ومسيحي في سوق القرية على الأسعار أو السلع قد يتم تصويره أنه نزاع ديني أكثر من كونه نزاع اقتصادي. هذه الحالة تم تعزيزها -وزادت التوترات الطائفية أكثر- بتبني الكنيسة لسياسات أدت لعزل الجماعة القبطية داخل الكنيسة، مؤسّسة للأقباط حياة اجتماعية كاملة بديلة، في محاولة لممارسة سيطرة أوسع عليهم. (ستتم مناقشة هذا بشكل أوسع في الأسفل). بالطبع، لا يمكننا تجاهل العوامل المهمة الأخرى التي أثّرت في التوتر الطائفي المتنامي، مثل أثر الفكر الوهابي (أو الأصولية السعودية) التي جاءت إلى مصر مع الجيل الجديد من المصريين الذين عاشوا في دول الخليج.

بلا شك، كان البابا شنودة واعيا بشدة لتاريخ المجلس الملي وأهمية دوره في النهضة القبطية في أواخر القرن التاسع عشر. فالمجلس الملي قام بالعديد من مشروعات الإصلاح، تضمنت مشروعات لإصلاح النظام الكنسي، والمؤسسات التعليمية، والحياة الرهبانية، والموارد المالية للكنيسة. وعلاوة على ذلك، كان المجلس الملي هو الممثل الرسمي للأقباط أمام الدولة، وكان الفاعل الرئيسي خارج إطار الشؤون الدينية، وليس الكنيسة. فكانت السيطرة على هذا المجلس وتقليص سلطاته خطوة استراتيجية وناجحة من البابا شنودة: ففي البداية اختار الأعضاء ثم روضهم. استطاع العديد من الشخصيات القبطية المدنية قبل عهده أن يكونوا بارزين في المجتمع المصري، لكنه نجح في تهميش الرموز القبطية الأخرى من الساحة الوطنية. وبالطبع، كان أعضاء المجلس الملي الجديد سعداء بهذا، حيث استطاعوا من خلال المجلس الولوج إلى الطبقة الحاكمة وأصبحوا قادرين على حماية مصالحهم.

سيطر البابا الآن على المؤسسات القبطيتين الأكثر أهمية. لكن لا زالت هناك مؤسسات مؤثرة أخرى، كالمؤسسات التعليمية: منهج المعاهد اللاهوتية ومدارس الأحد. مثلت كتابات البابا شنودة اللاهوتية وحدها منهج التدريس في كليات اللاهوت القبطية. فلم يكن يتم تدريس أي كتابات أخرى من التراث اللاهوتي القبطي الشري -أثناسيوس، وكيرلس، ويوحنا خريستوموس (يوحنا ذهبي الفم)، وآباء الكنيسة الأوائل والفلاسفة الآخرين تم حذفهم جميعا، وبقيت كتب البابا شنودة وحده هي التي تُدرس. وعلاوة على ذلك، في ٥ يونيو ١٩٩٣، أصدر المجمع المقدس قرارا بأن أي نص جديد، بغض النظر عن التخصص الذي كُتب فيه، يجب أن تتم الموافقة عليه من قبل البابا نفسه (المجمع المقدس ٢٠٠١، ١٠٣).

البابا شنودة رجل الدولة: العلاقات مع النظام

بعد عودته من الاحتجاز في ١٩٨٥، عدل البابا شنودة من استراتيجيته وبدأ في بناء علاقات صلبة مع الطبقة الحاكمة. فقد تعلم كيف تلعب لعبة السلطة. فالدعم الشعبي لا يعمل في هذه اللعبة، ولذلك كانت تقوية

علاقاته برموز داخل النظام هو السبيل الوحيد للحفاظ على سلطته. وفي نفس الوقت، استغل البابا شنودة شهرته بين الأقباط. فبدأ يولي الأقباط في مصر والخارج اهتماما أكثر. فبدلاً من قبول نتائج التعداد الحكومي، أعلن على الملأ بأن الأقباط يشكلون من ١٢ إلى ١٥ بالمئة من المجتمع المصري. في ٦ يونيو ١٩٨٧، أصدر المجمع المقدس قراراً بتشجيع الأقباط على تسجيل أسمائهم في جداول الناخبين —وهي رسالة هامة للنظام بأن عليه أن ينتبه إلى وزن الأقباط في المجال السياسي. وفي ٥ يونيو ١٩٩٣، قرر المجمع المقدس إضافة بيان جديد في استمارة العضوية الكنسية: "هل للعضو بطاقة انتخابية أم لا؟" (المجمع المقدس ٢٠٠١، ٧٩). وفي نفس السنة، في ٢٩ يونيو، أرسل المجمع المقدس برقية للرئيس مبارك لتأييد ترشحه لفترة ثالثة للرئاسة: "الخير مصر وسلامها واستقرارها، يهيب أعضاء المجمع بأبنائهم أن يذهبوا للإدلاء بأصواتهم" (٧٩-٨٠). وبذلك بدأ تقليد إرسال بريقيات التأييد بشكل موسمي للرئيس مبارك. بدأ البابا أن يدعو الأقباط علناً إلى التصويت لأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان رئيسه مبارك نفسه. وبعد ذلك، عبر البابا عن دعمه لجمال مبارك، ابن حسني مبارك، خليفة لوالده.

نشأ تفاهم بين الكنيسة والنظام، أن النظام سيسمح للكنيسة —وهذا يعني البابا شنودة— بتطبيق سياسات غير دستورية طالما أن الكنيسة بدورها تقوم بالترويج لخطاب النظام، وخاصة في تدعيمها لمشروع جمال مبارك. ونشأت علاقات صلبة بين الكنيسة وبين رموز النظام الرئيسيين، مثل مباحث أمن الدولة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي. كانت الحججة الرئيسية لدعم نظام مبارك، والتي أعلنتها الكنيسة والنظام على حد سواء، هو الخطر المتنامي للإسلاميين. فلا يوجد خيار متبقي للكنيسة، فقد كان البديل الوحيد هو نظام إسلامي متشدد. تم توسعة هذا الخطاب ليشمل المسلمين في العموم. فمسألة الحماية عملت على تقوية علاقات الكنيسة مع النظام، حيث كانت هي الوسيلة الوحيدة لضمان وحماية مصالح الأقباط في مصر.

استخدمت الكنيسة سياسة الترهيب للوصول إلى تحكم منقطع النظر في الأقباط. فبدأت في إنشاء مجتمع بديل، حصري للأقباط، حيث يستطيع فيه القبطي أن يمارس ليس فقط الأنشطة الدينية، بل كل الأنشطة الاجتماعية: فيمكن لنا أن نجد أندية قبطية، وشواطئ قبطية، وموسيقى قبطية، ومعسكرات قبطية، وحتى طعام

قبطي أنتجته مزارع الأديرة. بالطبع، كان الأسباب المعلنة هو حماية الأقباط ("أبنائنا") من الكراهية المتنامية للأقباط في المجتمع ككل، لكن الأسباب الحقيقية وراء هذه السياسات هو الوصول إلى سيطرة أوسع على الأقباط واستغلال "ورقة الأقباط" في اللعبة السياسية. ساهمت هذه السياسة أيضاً في زيادة التوترات الطائفية.

وكرد فعل، بدأ العديد من المسلمين المصريين في النظر بريبة إلى هذا المجتمع القبطي الغامض. وانتشرت الإشاعات عن تحضيرات لدولة قبطية جديدة في صعيد مصر، وأن الأقباط يخزنون الأسلحة في أديرتهم. هذه النقطة الأخيرة تم تكرارها كثيراً، بما في ذلك على لسان مفكرين مسلمين مثل محمد سليم العوا، الذي كان أحد المرشحين للرئاسة المصرية.

كنيسة طبقية

في محاولة منه لتقوية علاقاته مع نظام مبارك، بدأ البابا شنودة تقليداً يدعو فيه رجال الدولة الهامين إلى وليمة سنوية كبيرة في رمضان (فترة الصيام الإسلامي السنوية). اقتدى الأساقفة بهذه الممارسة، وبدأوا في تنظيم ولائم شبيهة في إبراشياتهم ودعوا إليها رجال الدولة الكبار في محافظاتهم. لم تكن هذه الفعاليات فقط للاحتفال وتقوية العلاقات مع النظام، بل كانت أيضاً بهدف تصنيف النخبة القبطية؛ فهؤلاء الذين يدعون إلى الولايم هم "الأقباط الطيبون" وهم مرشحي الكنيسة للمناصب الرفيعة. وفرت الولايم أيضاً فرصة لرجال الأعمال الأقباط لتأمين وتحسين مصالح أعمالهم من خلال تقوية علاقاتهم برموز النظام—وهي الطريقة الوحيدة لإدارة عمل ناجح في نظام مبارك.

كانت هذه الممارسة مؤشراً على كيف بدأت الكنيسة تمثل مصالح النخبة. فمن ناحية، أنشأت الكنيسة علاقات قوية مع الطبقة الحاكمة واستوعبت النخبة القبطية في خططها، بمقابل كبير—تولت النخبة القبطية بالطبع تمويل هذه الفعاليات. وفي نفس الوقت، استخدمت الكنيسة الجماهير الأقباط لصالحها، حتى وإن تزايد تجاهلها لها في سياساتها. لم تتضمن أجندة الكنيسة أبداً أي مبادرة لبناء العلاقات بين الأقباط

العاديين وبين نظرائهم من المسلمين العاديين، والذي تعد الطريقة الوحيدة لضمان وتأمين حياة سلمية لكل المصريين، بما فيهم الأقباط. الأمر ببساطة، أن العلاقات الحميمة بين النظام والكنيسة كانت بهدف حماية الكنيسة والأعيان الأقباط، وليس الأقباط كمواطنين مصريين.

يوجد عرض مثير في المدخل الرئيسي للكنيسة المعلقة، الكنيسة القبطية المشهورة في مصر القديمة، والتي يزورها الأقباط من جميع أنحاء مصر بالإضافة إلى الآلاف من السائحين. يظهر في هذا المعرض مجموعة من صور الاجتماعات بين الباباوات الأقباط وبين الرؤساء والزعماء المصريين على مر السنين. في الصف الأول توجد صور كبيرة للقائه الباباوات مع الملوك والرؤساء المصريين، من الملك فؤاد الأول وحتى الرئيس مبارك. (من المثير أنه تمت إضافة صورة جديدة مؤخرا للقاء تم بين البابا شنودة وبين المشير محمد طنطاوي، القائم بأعمال الرئيس منذ فبراير ٢٠١١). يظهر الصف الثاني صوراً أصغر للقائه الباباوات مع رؤساء الوزراء المصريين. وأخيراً، يتضمن الصف الثالث صور الباباوات مع رؤساء البرلمان المصري المتعاقبين. هذا العرض يمكن تفسيره بصور مختلفة عديدة، أبسطها أنه يثبت الجهود التي بذلها الباباوات من أجل تقوية والحفاظ على علاقات حميمة مع الطبقة الحاكمة من أجل صالح الأقباط.

كانت ثمار هذه العلاقات الصلبة بين الكنيسة والطبقة الحاكمة على الحقيقة كارثية بالنسبة للأقباط العاديين. اعتبر المسلمون أن الكنيسة القبطية هي أحد مؤسسات النظام الفاسد، ولكنهم فهموا أن هذه المؤسسة، على عكس بقية مؤسسات الدولة، استخدمت أموالها وتأثيرها من أجل صالح الأقباط—أنها استطاعت أن تقدم دعماً مالياً واجتماعياً لتأمين حياة مستقرة وجيدة للأقباط، مما أضاف سبباً جديداً للمسلمين لينظروا برية للأقباط، وزاد من التوترات الطائفية. ولكنهم لم يكونوا مدركين بشكل عام أن الأقباط لا يواجهون فقط المشاكل اليومية التي يواجهونها، مثل ارتفاع الأسعار والمواصلات ونقص الخدمات الاجتماعية والتعليمية، بل أيضاً سيطرة الكنيسة، التي منعت ظهور الأقباط خارج سياقها. وبالتالي، أصبح يتم النظر إلى أي مشكلة اجتماعية قد تنشأ بين قبطي ومسلم على أنها مشكلة طائفية، منذ أن أصبحت صورة القبطي تعكس دوماً، في الذاكرة الجمعية للمصريين، رمزاً دينياً.

لخص البابا مشاكل الأقباط ومطالبهم، في أكثر من مناسبة، في مشكلتين: (١) بناء كنائس جديدة، و(٢) منعهم من الوصول إلى مناصب الدولة الرفيعة. كان هذه الرؤية مجمع عليها، لدرجة أنه إن سئل فلاح أو عامل قبطي عن مشاكله الخاصة، لذكر بناء الكنائس والمناصب الرفيعة. فبينما تعد مشكلة التمثيل السياسي محل اهتمام للنخب أكثر من الشخص العادي، كان عرض بناء الكنائس كمشكلة لكل الأقباط أكثر سهولة، مما يقدم زاوية للنظر تفهم من خلالها كيف أن سياسات الكنيسة تجعل من اهتمامات النخب وكأنها اهتمامات للجميع.

دفعت الكنيسة مبالغ ضخمة في رشاوي للحصول على إذن ببناء أو إعادة بناء كنائس - كانت الصفقات والعلاقات الشخصية هنا ضرورية، مثلما كانت إدارة أي عمل في نظام مبارك. سمح بناء الكنائس للهيراركية الكنسية أن تبرر اهتمامها بالحفاظ على علاقات قوية بالنظام. بالطبع، سيستخدم كل الأقباط الكنائس، لكن هذه المباني العظيمة المشيدة في قرى فقيرة زادت من مشكلات الأقباط العاديين: بالنسبة للمسلمين المصريين، الكنائس الجديدة تؤكد افتراض أن كل الأقباط أغنياء (أو على الأقل مدعومون بنظام تكافل اجتماعي فعال) وبالتالي لا يواجهون نفس المشاكل التي تواجه المواطنين المصريين العاديين؛ وأنهم يحافظون على علاقات قوية مع النظام يسهلون من خلالها شئونهم ويحصلون على التراخيص لبناء مثل هذه المباني؛ وأنهم يملكون كميات كبيرة من المال ينون من خلالها هذه الكنائس الضخمة المهيبة.

وفي كل المحافل، يتحدث الأساقفة وبالطبع النخبة القبطية عن الجهود العظيمة التي بذلت من أجل بناء مثل هذه الكنائس الضخمة. لكن الأقباط العاديين أنفسهم لديهم مشاعر متناقضة تجاه هذه المباني. هل هم فخورون بهذه الكنائس كالأساقفة والنخبة؟ هل يستطيعون الحديث بارتياح مع جيرانهم المسلمين عن الكنائس القبطية الضخمة عند مقارنتها بالمساجد المتواضعة؟ خلقت هذه الكنائس، على الحقيقة، مشاكل أكثر للأقباط. فمن ناحيتهم، سعى المسلمون جاهدين، بعد تحفيزهم من قبل المشايخ الوهابيين، لبناء مساجد أطول وأضخم في القرى والمدن، في حالة من الصراع المعماري على الفراغ لإثبات أن الهوية المصرية المهيمنة هي هوية إسلامية. تدرك الكنيسة هذه الصراعات، لكن لأنها تعلي من مصالح الكنيسة والنخبة، لا تستطيع الاعتراف بالتوترات الناشئة عن بناء الكنائس الضخمة.

يغض الأقباط العاديون الطرف عن السياسات الطبقيّة التي تنتهجها الكنيسة. فقد نجح الإكليروس في إقناع الأقباط أن الكنيسة (أي البابا) مهدية من قبل الروح القدس، لذلك يجب على كل الأقباط أن تقبل وتخضع لقرارات الكنيسة. حتى في الأديرة، التي يجب أن تمثل مثال الحياة الزاهدة، تظهر السياسات الطبقيّة أيضاً. فتوجد مستويات من الخدمات التي تُقدّم للزوار طبقاً للطبقة التي ينتمي إليها الزائر: فهناك غرفة طعام بسيطة للعاديين تقدّم وجبة من الفول والشاي، بينما تقدم بيوت الضيافة الأخرى المزيّنة بأثاث عصري خدمة رفيعة المستوى للزوار الهامين من النخبة.

اكتسب الأساقفة أيضاً قوة منقطعة النظير، متبعين في ذلك البابا بشكل حرفي. فهم - كل الرهبان في الأصل - يختارون المجالس المليّة بالمحافظات وبذلك يسيطرون على كل الشؤون الماليّة والإدارية، سامحين لأنفسهم بأن ينغمسوا في الفيّلات المرفهة والمرسيدس والجوار. وبالطبع، كانت علاقاتهم مع رجال الدولة في محافظاتهم تسهل معيشتهم وتمدهم بحماية كاملة.

وعند الحديث عن علاقاتهم برعاياهم، سأذكر مثلاً واحداً فقط. في أحد المحافظات الريفيّة، أصدر الأسقف قراراً بمنع إقامة حفلات الزفاف في الأندية أو الفنادق، أو حتى في المنازل، كما هي العادة في الريف. قرر أن تكون هناك رسوم قدرها ٢٠٠٠ جنيه مصري، تدفع مقدماً، كضمانة لتنفيذ القرار. إذا أطاعت العائلة القرار ستسترد أموالها، وإن لم تفعل ستعاقب بخسارة المال. ظاهرياً، كان القرار يهدف إلى حماية الصبغة الروحية للزفاف. لكنه على الحقيقة كان قراراً غير دستوري، وبشكل أكثر أهمية، كان قراراً طبقياً. فألفا جنيه هما مبلغ كبير وربما تعجيزي بالنسبة للعديد من العائلات في الريف، لكنه لا يذكر بالنسبة للأغنياء الذين ينفقون آلاف الجنيهات على حفلات زفافهم. وبالتالي، ستمنع هذه السياسة الفقراء فقط من الاحتفال بزفافهم، بينما سيعتبر الأغنياء الرسوم تبرعاً للكنيسة. يعد هذا مثلاً واحداً فقط من بين الأمثلة الكثيرة التي تدل على كيفية حماية السياسات الكنسيّة لمصالح النخبة.

سأعود الآن إلى لوائح عام ١٩٥٧، التي انتقدها البابا شنودة بقوة باعتبارها تعديلات طبقية تتناقض مع تراث وقوانين الكنيسة. وعد البابا بعد فترة قصيرة من تنصيبه بتغيير هذه اللوائح، لكنه بعد التحول الكامل

لسياساته (وسياسات الكنيسة) عندما عاد من الاحتجاج، كانت لديه وجهة نظر أخرى. أشار الكثيرون خلال العشر سنوات الأخيرة من عهد البابا شنودة، والتي عانى فيها من مشاكل صحية كثيرة ومن كبر سنه (ولد البابا في عام ١٩٢٣)، إلى ضرورة تعديل اللوائح التي تحكم انتخاب البابا خلال حياة البابا شنودة. لكنه، وبشكل لا يبعث على الدهشة، قال بأنه لن يقبل ذلك. في ٢٠٠٩، كان الناس قلقين بشدة على صحة البابا شنودة حيث تحدثوا بشكل صريح عن اللوائح. غضب البابا لهذا؛ فأصدر المجمع الملي ببياناً في الذكرى الثالثة والثمانين لترسيمه مقدّمين دعمهم الكامل لللائحة ١٩٥٧: "يكفي هذه اللوائح شرفاً أنه تم بها انتخاب البابا شنودة" (بيان أعضاء المجلس ٢٠٠٩، ٨). وفي الشهر التالي، عندما سئل البابا شنودة بشكل مباشر عن اللوائح في عظته الأسبوعية، قال: "لن أعدّل اللائحة لزيادة عدد من لهم حق الانتخاب" وأضاف "مش هخلي شوية عيال ينتخبوا البابا" (المصري اليوم ٢٠٠٩).

نعود الآن إلى السؤال الأول: لماذا عارضت الكنيسة الثورة بشدة؟ هل كان نظام مبارك أفضل للأقباط؟ الإجابة بسيطة. كان عصر مبارك أسوأ العصور بالنسبة للأقباط، لكنه كان أحسنها بالنسبة للكنيسة والنخبة القبطية. كيف يمكن لنا أن نتخيل أن يتخلى رجال الكنيسة عن امتيازاتهم؟ بالفعل، كانوا مضطرين إلى الدفاع عن مكتسباتهم. إذا نجحت الثورة فقد تصل إلى الكنيسة، ويتم تعزيز فكرة اعتبار هيراركية الجماعة القبطية جماعة من الشعب. فاحتمال أن يحاسب الرعايا الأساقفة هو كابوس لهم. ومن أجل البقاء، كان يجب على الكنيسة كمؤسسة من مؤسسات النظام الجديد أن تجد طريقة لتجنب الاستجواب من قبل النظام الجديد.

المراجع

- "بيان أعضاء المجلس الملي" ٢٠٠٩، الكرازة (نوفمبر).
- بيومي، عمرو. ٢٠٠٨، (حوار مع البابا شنودة)، المصري اليوم، القاهرة، ١٤٠٩ (٢٢ أبريل).
- المصري اليوم، ٢٠٠٩، ٢٠٠٧، (ديسمبر ٢٠١١).
- المجمع المقدس، ٢٠٠١. القرارات المجمعية في عهد صاحب الغبطة والقداسة البابا شنودة الثالث. القاهرة: الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.
- البابا شنودة (نظير جيد). ١٩٥٤. "اللجنة القبطية" تفقد ثقة الشعب. مجلة مدارس الأحد (أبريل): ٥-١.
- -----٢٠١١ أ. "الكنيسة وسط تغيرات الأحداث"، الكرازة، (أبريل).
- -----٢٠١١ ب. "بيان الكنيسة القبطية عن ثورة ٢٥ يناير" الكرازة (أبريل)
- van Doorn-Harder, Nelly. 2011. *The Emergence of the Modern Coptic Papacy*. Cairo and New York: The American University in Cairo Press.